

**أزمة البحث العلمي في التعليم الجامعي في ظل
نفاق طاهرة السرقانات العلمية
د. زهرة عز الدين
جامعة زيان عاشور-الجلفة-**

تمهيد:

يعد البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في كافة ميادين الحياة، وأحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم ، فمن خلال البحث العلمي يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول وتسخيره لصالح المجتمع بما يحقق التنمية والازدهار في كافة مجالات الحياة، ويرجع للبحث العلمي الفضل في التمكن من امتلاك التكنولوجيا والمعرفة باعتبارها الأداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية والتقدم¹ ، وأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتقوتها يرجع إلى قدرات ابنائها العلمية والفكريّة والسلوكيّة². وذلك في مختلف مراحل الدراسة والتحصيل العلمي، من مرحلة الابتدائية إلى أرقى مراحل التعليم ألا وهي مرحلة الجامعة، وهي أهم مرحلة في حياة الإنسان تحدد مصيره ومساره في الحياة، فيتخصص في مجال معين يقوم بدراسته ويتفوق فيه ومن ثم ليعمل به بعد التخرج.

والتعليم الجامعي يعد أعلى مستوى في السلم الثقافي، إذ أولته الدولة عنايتها لإدراكها أهميته بالنسبة للطالب والمجتمع، فشيّدت مختلف أقطار الوطن الجامعات كما هيأت مرافق جامعية مريحة مؤطرة بالكافئات العالية المختلفة ومساعيّتها على تبليغ الرسالة وتأدية الأمانة المهنية باقتدار، ومع أن البحث تحتاج إلى وسائل كثيرة معقّدة وتغطي أكثر من مجال علمي وتنطّل الأموال الطائلة ، إلا أن الدول المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه؛ لأنها تعتبر البحث العلمي دعائم أساسية لنموها وتطورها.

ولما كان للتعليم هذا الدور الحيوي في المجتمع، فقد كان له أخلاقيات خاصة به، إذ أن لكل مهنة قيم خلقية وآداب خاصة تتبع من المهنة ذاتها وتمثل الأساس القيمي للمهنة يجب أن يتلزم بها جميع الممارسين لها، إن دور المعلمين في المجتمعات التي يدرسون فيها عظيم وخطير (فهم يخدمون البشرية جموعاً، ويتركون بصماتهم على حياة المجتمعات التي يعملون فيها، كما أن تأثيرهم على حياة الأفراد ومستقبلهم مستمر مع هؤلاء الأفراد لسنوات قد تمتد معهم ما امتد بهم العمر. إنهم يتدخلون في تشكيل حياة كل فرد من باب المدرسة ويشكلون شخصيات رجال المجتمع من سياسيين وعسكريين ومفكرين وعاملين في مجالات الحياة المختلفة ورجالاً ونساء على حد سواء)³.

وتعود الأخلاق بمثابة الدعامة الأولى لحفظ الأمم والمجتمعات، فهي تتصل اتصالاً وثيقاً بالعملية التربوية، باعتبارها من أهم المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني، وتعكس الأخلاق على التزام الفرد بمهنته فالمهنة وسيلة بالنسبة للفرد لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع. لقد تزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بأخلاقيات العمل، وبذا واضحاً أن المؤسسات تتسابق لإصدار مدونات أخلاقية المهنة، إذ يسجل للدولة والمؤسسات على اختلاف أشكالها وبيئات عملها محاولات تنمية السلوك المهني لدى العاملين فيها كمدخل ملائم للتقليل من الظواهر السلبية، فالوصول إلى بناء منظومة

النزاهة في العمل العام يعد الهدف الأساسي في بناء مؤسسات عامة فعالة تحظى باحترام الموظفين من خلال منظومة القيم والسلوكيات الأخلاقية، وتمكنها من تحسين المجتمع ضد ظاهرة الفساد وتوفير الآليات الفعالة لمعالجة آثاره⁴.

وإذا كانت الأخلاق المهنية ضرورية لكل فرد يعمل في مهنة، فإنها أكثر أهمية وضرورية لكل فرد يعلم في مهنة التعليم وذلك بسبب خطورة هذه المهنة التي تهدف إلى بناء شخصية الإنسان بأبعادها كافة، فضلاً عن أهمية الدور الذي يلعبه المعلم في المؤسسة التربوية حيث تمتد آثار تربيته وتعليمه للطلبة إلى أجيال عديدة.⁵. إن مهنة التعليم الجامعي مهنة نبيلة بأهدافها، مقدسة برسالتها العلمية ومنثرة بحصيلتها نحو خدمة المجتمع وتقدمه. لذا تحظى كل مجتمعات العالم، مهما كانت أوضاعها ومستوياتها باهتمام ورعاية كبار، ولا تقع مسؤولية هذا الاهتمام وتلك الرعاية على الدولة فحسب بل يشاطرها كل من المجتمع والدولة والأستاذ الجامعي نفسه كي تكون هذه المهنة الشريفة ناصعة متألقة على الدوام. وأخلاقيات مهنة التعليم الجامعي هي أخلاقيات متطرفة لأنها تنمو وتترعرع في إطار العلم ومن أجله، وتصب في خدمة المجتمع وتقدمه، ومن ذلك نعود لنؤكد أن تقدم المجتمعات أو تأخرها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى مسايرة التطور العلمي بالموازاة مع رقي الأخلاق المهنية والعلمية وتطور البحث العلمي في الأوساط الجامعية، وأخلاقيات المهنة ضرورة ملحة للتطور والرقي وجب على الأسرة الجامعية عموماً التحلي بها، وبين الأستاذ الجامعي والطالب الجامعي بصفة خاصة، ذلك أن هذا الأخير محظوظ أنظار المجتمع باعتباره مستقبل الأمة وحاضرها، أما الأستاذ الجامعي فهو من عُلقت عليه الآمال في التقدم العلمي والارتقاء العلمي والإبداع الفكري ..

وفي الآونة الأخيرة انتشرت عدة ظواهر غير صحيحة في مجال البحث العلمي معيبة حالت دون حصول ذلك، وبين هذه الظواهر ظاهرة السرقات العلمية بكل أشكالها وصورها، والتي أصبحت من أخطر الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات والمؤسسات الجامعية والبحثية في العالم العربي... ولعل الأثر السيء للسرقة لن يكون مخصوصاً لدى الأجيال والطلبة وإحساسهم بعدم جدية البحث العلمي والتحصيل الدراسي فحسب، بل سيكون أثراً السيء على المجتمع أكثر شدة، وعلى أنه الفكري بل أنه واستقراره بصفة عامة خصوصاً إذا كان السارق أستاذًا جامعياً وعلى عاتقه تربية وتعليم أجيال من الطلبة فأي أجيال ترجى من هؤلاء الأساتذة؟⁶ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما المقصود بالسرقة العلمية؟ كيف كان أثراً لها على أخلاقيات البحث العلمي وعلى الجامعة الجزائرية على حد سواء؟

وقبل ذلك يجدر بنا الانطلاق من معرفة ماهية البحث العلمي وأهميته؟ وتعزيز الوعي بضرورة تجاوز الأزمة التي يعيشها في التعليم الجامعي وذلك بالتركيز على أكبر صعوبات وعوائق البحث العلمي وهي السرقات العلمية... بتحليل واقع هذه الظاهرة ومحاولة الوقوف على الحلول المناسبة للمساهمة في ترقية أخلاقيات البحث العلمي عموماً ومحاولة الحد من ظاهرة السرقات العلمية في الجامعة الجزائرية بصفة خاصة.

مفهوم البحث العلمي بين اللغة والاصطلاح:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم البحث العلمي، وتدور معظمها في أنه دراسة متخصصة في موضوع معين حسب مناهج وأصول معينة والقيام ببحث علمي منهجي أيا كان نوعه نظرياً أو عملياً وهو أعلى

المراحل العلمية وليس نهايتها، فلا عجب والأمر يتطلب إعدادا علميا متاما قد حضر له السنين الطويلة، والجهود متواصلة لتكوين الشخصية العلمية الباحثة المنطلقة التي لا تقف عند حدود المناهج والمخلصات الأصلية من مصادرها، وتستهويها المعاني لا زخرف القول وبريق العبارات⁷.

والناظر في مدلول مصطلح (البحث العلمي) يجده مكونا من كلمتين (البحث) و(العلمي)، أما البحث كلمة لها مدلول لغوي عام تعني: طلب الشيء وإثارته وفحصه.⁸ فهو مصدر الفعل الماضي (بحث) معناه اكتشف، سأل، تتبع، تحرى، تقصى، حاول، طلب وبهذا يكون معنى البحث هو طلب وتقسي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور وهو يتطلب التقييب والتفكير والتأمل وصولا إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه. أما (العلمي) فهي كلمة منسوبة إلى العلم⁹، وعُرف هذا الأخير بدوره تعريفات عديدة فقد عرفه وبستر في قاموسه بأنه (المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب وتم بهدف تحديد طبيعة أسس وأصول ما تم دراسته) كما عُرف بأنه (طريقة منظمة للوصول إلى المعرفة) كما عرف أيضا بأنه (ذلك الفرع من الدراسة الذي يرتبط بجسده مترابطا من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة وتحتوي على طرق ومناهج موثوقة بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة)¹⁰. وللبحث العلمي مفاهيم متعددة ذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

عرفه خضر (1981) بأنه: عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقسي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى (نتائج البحث)¹¹. كما عرفه خبير اليونسكو جون ديكنسون (اليونسكو 1992) بأنه: استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة¹².

-البحث العلمي: هو دراسة لمشكلة ما تحتوي إمكانية المناقشة والبحث هدفها الوصول إلى إيجاد حل أو عدة حلول عبر اختبارات عميقه لفرض أو عدة فروض وذلك عن طريق استخدام أسلوب منهج يحقق جميع الشواهد التي يمكن التتحقق منها والتي تقبل في النهاية التعميم¹³.

-البحث العلمي عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة سبق بحثها، وإضافة شيء جديد أو حل لمشكلة كان قد تعهد بها شخص باحث بتقسيها وكشفها وحلها¹⁴. ويعرفه فان دالين في كتابه مناهج البحث في التربية وعلم النفس، بأنه: (محاولة دقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تواجهها الإنسانية وتنشر حيرة وقلق الإنسان)¹⁵.

ومهما يكن من الاختلافات في التعريفات إلا أن الجميع يتفقون على أن البحث العلمي محاولة للوصول إلى حلول للمشكلات المتعددة، فهو وسيلة إذن وليس هدفا بحد ذاته، فضلا على أنه استقصاء دقيق ومنظم بهدف اكتشاف المعرفة وفق أسلوب له قواعده العلمية المحددة¹⁶.

وفي هذه الدراسة يقصد به مسؤولية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية، ومن ضرورياتها صحة نقل النصوص، والتجدد من فهمها، وتوثيقها بحسبها إلى أصحابها، ومن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في

الرسائل والبحوث العلمية أمر جوهرى في تقديرها، وإن الإهمال أو الإخلال به يعتبر خدشاً في أمانة الباحث، وعيباً في البحث لا يمكن التغاضي عنه أو التهاون به¹⁷.

أهمية البحث العلمي ودوره في بناء المعرفة الإنسانية:

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتتضمن له التفوق على غيره. وبعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه في النقدم والتنمية.. أولته الكثير من الاهتمام وقدّمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية، حيث إن البحث العلمي يعتبر الداعمة الأساسية للاقتصاد والتطور¹⁸. وتزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه، ولا سيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها. فالبحث العلمي يساعد على إضافة المعلومات الجديدة ويساعد على إجراء التعديلات الجديدة للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها. والجدير بالذكر هنا أن الدول النامية هي الأحوج إلى مناهج البحث العلمي، وذلك لضعف ثقتها بمناهجه واعتماد على المناهج التقليدية، أضف إلى ذلك مقاومة بعض الإيرادات للبحث العلمي الذي قد يكشف الكثير من تجاوزاتها وكذلك عدم ثقتها بالباحثين أنفسهم، بحجة أن هذه الإيرادات هي الأدري بمشاكلها وطرق حلها¹⁹. ويفيد البحث العلمي الإنسان في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب على بعض مشاكله، كالأمراض والأوبئة، أو في معرفة الأماكن الأثرية، أو الشخصيات التاريخية، أو في التفسير النقدي للأراء والمذاهب والأفكار، وفي حل المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والسياسية وغيرها، ويفيد في تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة كليلة.

ويمكن القول: إنه في وقتنا الحاضر أصبح البحث العلمي واحداً من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور بسرعة هائلة وتتغلب على كل المشكلات التي تواجهها بطرق علمية ومرجع ذلك أن تأثير البحث العلمي في حياة الإنسان ينبع من مصدرين هما: الأول يتمثل في الانتفاع بفوائد تطبيقية.. حيث تقوم الجهات المسؤولة بتطبيق هذه الفوائد التي نجمت عن الأبحاث التي تم حفظها باستخدام المدونات وتسهيل نشرها بالطبع والتوزيع وطرق المخاطبات السريعة التي قضت على الحدود الجغرافية والحدود السياسية.

الثاني: يتمثل في الأسلوب العلمي في البحث الذي يبني عليه جميع المكتشفات والمخترعات.. هذا الأسلوب الذي يتوكى الحقيقة في ميدان التجربة والمشاهدة ولا يكتفي باستنباطها من التأمل في النفس أو باستنباطها من أقوال فلاسفة، وتجلى أهمية البحث العلمي أكثر وأكثر في هذا العصر المتتسارع.. الذي يُرفع فيه شعار البقاء للأقوى.. والبقاء للأصلح! إذ أصبح محرك النظام العالمي الجديد هو البحث العلمي والتطور!²⁰!.. وعليه فإن الاهتمام بموضوع البحث العلمي يعد العمود الفقري في البناء العلمي والأكاديمي وخاصة، والبناء المعرفي للإنسانية بعامة لا للباحثين الناشئين فحسب، بل المتقدمين أيضاً. طالما أن موضوعاً كهذا يتسم بدينامية التطور وسرعة الإيقاع المتلاحقة أيضاً²¹. من هنا بدأ التفكير الجدي بضرورة معالجة واقع البحث

العلمي وانتقاده مراكز البحث في الجامعات العربية عموماً والجامعة الجزائرية خاصة. والمراقب لواقع البحث العلمي العربي الذي لا ينفصل عن الواقع ما يعيشه العالم العربي من مشاكل وأزمات في كافة الأصعدة، يجد من خلال ما تعكسه الأرقام والإحصائيات الصادرة عن مؤسسات ومعاهد علمية عربية ودولية، أنه واقع مرير ومخيب للأمال ولا يمكن أن ينافس أو يلعب أدواراً رياضية عالمياً؛ ويتجلى ذلك في قلة براءات الاختراع للعلماء العرب، إلى جانب ندرة العلماء العرب واستنزافهم²².

والحقيقة أن الحديث يطول عن المشكلات التي يتخبط فيها البحث العلمي وتعدد المعوقات التي يعيشه منها، مما خلقت أزمة حقيقة أثرت بصورة سلبية على التطور في المجال العلمي والذي سيؤثر بدوره لا محالة على رفاهية واحتياجات المجتمع في الحياة العامة.

السرقات العلمية... أكبر معوقات البحث العلمي:

السرقة لغة: استرق السمع مستخفياً.. ومنه الحديث: تسترق الجن السمع؛ هو تقطع من السرقة أي أنها تسمعه مختفية كما يفعل السارق.. والمسارقة والاسترق والتسرق: اختلاس النظر والسمع.. وسرق الشيء سرقاً خفيًّا... يقول: السارق عند العرب من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ منه ما ليس له، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلف ومستلب ومنتهب ومحترس، فإن منع مما في يديه فهو غاصب²³.

والسرقة العلمية أو الانتهاك هي أي شكل من أشكال النقل غير القانوني وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعى أنه عمله، وهو عمل خاطئ سواء كان متعمداً أو غير متعمداً²⁴. فالمتوقع من كل طالب أن يقتفي أثر المعلومات ويكون على دراية حين يستخدم عمل شخص آخر، ويمكن تعريف السرقة العلمية بشكل مبسط في المحيط الجامعي، على أنها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص آخر دون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبيها إلى نفسه وهذا التعريف ينطبق على الكتابات المنشورة ورقياً أو الكترونياً، أو الخاصة بطلاب آخرين²⁵.

تعد ظاهرة السرقات العلمية في الوسط الجامعي في المرحلة الراهنة من بين أكبر المعوقات التي تقف حائلاً أمام التقدم العلمي للجامعات الجزائرية، فهي النقطة السوداء التي بدأت تتسع وكأنها ثقب الأوزون، وقد تعددت أسباب ذلك واتسعت حيث أصبح من العسير حصر مظاهرها، يعلق محمد كعوان ناقد وأكاديمي بالمدرسة العليا للأسناد بقسنطينة أن المتضررين على السرقات شركاء في الجريمة... وربما يتحمل المسؤولية كل من الطالب الباحث والأستاذ المشرف عليه ولجنة المناقشة المشكلة في هذا الجرم والتستر عليه.. ولو فعل المجلس الوطني لأخلاقيات المهنة الجامعية وضرب بيد من حديد كل الأسماء التي ثبت امتهانها للسرقة العلمية، حيث يجردها من الشهادات العلمية لما وصل الأمر إلى هذا الحد، فعلى الوسط الجامعي أن يضحي بكثير من الأسماء التي تعودت الوصول إلى القمم على أكتاف الآخرين والتبرج بأسماء العلم والعلماء²⁶.

واقع الحال يشير أن السرقات العلمية في مجال الأبحاث العلمية هي عرض لمرض حقيقي يعياني البحث العلمي منه فترة طويلة لأسباب متعددة منها نقص الاعتمادات والتمويل، والتكدس في طلاب البحث العلمي وتشتت المشرفين على الرسائل لأكثر من 100 رسالة للمشرف الواحد في بعض الأحيان²⁷. فإذا كان المشرف لا يقرأ لطلبته ولا يتبع مشاريعهم البحثية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، حيث يوافق على ما يقدم

إليه دون قراءته والتأكيد من أصلاته، فإنه مساهم كبير في تلك السرقات التي تحصل هنا وهناك، وهو مسؤول على تردي مستوى البحث العلمي في الجامعات الجزائرية²⁸. ومن جهة أخرى إن هذه الظاهرة قد استقبلت انتشارها بشكل مرير في الأوساط الجامعية خاصة بين الباحثين وطلاب الدراسات العليا، وقبل هذه المرحلة نجد الطالب الجامعي لا يكلف نفسه عناء إنجاز البحث فقد انتشرت ظاهرة شراء البحوث الجاهزة التي تطلب من الطلبة خلال الموسم الجامعي في إطار مقاييس المقرر الدراسي، فنجد تهافت الطلبة على بعض المكتبات خارج الحرم الجامعي، ومع الأسف تفتح أبوابها للمتكاسلين والمتخاذلين منهم، وذلك بإنجاز البحوث بمجرد الإرشاد لعنوان الموضوع المطلوب، مقابل مبالغ مادية، فهي تساهم في فقد البحث العلمي مصداقته، ويكون الحاصل مجموعة من المعلومات المتداولة مستقاة من كتب علمية - دون نسبة لها أصحابها - مدونة على أوراق بحثية لا تمت للبحث العلمي بصلة لا منهجيا ولا أخلاقيا، ولعل حجتهم في ذلك كثيرة منها ضيق الوقت المتاح لإنجاز البحث وتراكم البحوث لمختلف المقاييس.. وربما جعلهم أصلاً لمنهجية البحث العلمي وأسس تنظيمه والطريقة الصحيحة لنقل المعلومات والخلط بين السرقة والاقتباس وللانترنت ومختلف الوسائل الالكترونية وسوء الاستغلال الأثير البالغ في تسهيل ذلك... وغيرها من الأعذار الواهية التي أثرت على البحث العلمي عامه.

إن الأمر لم يقف عند حد صغار الباحثين أو طلاب الماجستير والدكتوراه ولكن الأخطر أن يمتد إلى بعض الأساتذة وأعضاء هيئات التدريس ممن هم حراس البحث العلمي والقدوة والمشرورون على شباب الباحثين وطلاب الدراسات العليا، إما بصورة مباشرة من خلال سرقة أفكار أو كتابات الآخرين ونسبتها للذات دون ذكر المصادر، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الموافقة أو مباركة قيام طلابه بممارسة تلك الرذيلة، والتي أصبحت تسيء إلى نبل الرسالة العلمية، وتعمق أزمة الجامعة، في ظل الانقلاب في منح درجتي الدكتوراه والماجستير، وصور وأشكال الغش والصورية المتعددة في منحها بطريقة مقنعة لا يدركها سوى المشرف، الذي وافق على صلاحية الرسالة وسوء تشكيله التحكيم العلمي لها وللبحوث والدراسات المقدمة للنشر في كثير من المجالات والمؤتمرات العلمية²⁹. ويعمل على هذا صابر بقرور أستاذ أخلاقيات مهنة الصحافة بجامعة باتنة أن (هذا العجز والخلل الوظيفي والرومانتسية الأكاديمية الحالمة التي حولت البحث العلمي إلى موائد طعام فاخرة في الملتقى، وتصرفات سياحية مبتذلة وأغراض أخرى في الترصيات ولهث خلف التأهيل والدرجة العلمية في المقالات والمجلات العلمية المحكمة)³⁰ ، مما جعل البحث العلمي العوبة في أيدي مجموعة من اللصوص والانتهازيين، يتلذذ على أيدي هؤلاء طلاب وباحثون وفقد الشيء لا يعطيه، فلن يخرج هؤلاء اللصوص إلا من هم على شاكلتهم في الأغلب، إذا كيف يستقيم الظل والعود أوعج؟!³¹ . ويشraf لما سبق ذكره ظاهرة مهمة جدا، وهي: حينما تعلن وزارات التعليم العالي في العالم العربي عن مسابقات لتعيين أعضاء هيئات تدريس جدد في جامعاتها، و تضع شروطاً يجب أن يتحققها هؤلاء الأعضاء حتى يصار إلى تعيينهم، فإن القائمين على هذه التعيينات لا يراعون أي جانب من جوانب العدل والحق والمساواة في اختيار الأعضاء الأكفاء، ولا يعينون من يستحق التعيين حقا، بل تتدخل الوساطة والمعارف الشخصية والمحسوبيات والعلاقات غير النظيفة في هذه التعيينات، وتعمل لجان الاختبار على خرق هذه

الشروط وتهميشهما، وتعين من لا يستحق، وتبعـدـ الجـديـرـينـ والمـتمـيـزـينـ عـلـمـياـ ومـعـرـفـياـ. ومنـ هـنـاـ نـفـهـمـ لـمـاـذاـ تـمـتـىـ جـامـعـاتـ الـعـالـمـ الـأـوـرـوـبـيـ وـالـشـرـقـ آـسـيـوـيـ وـأـمـريـكـاـ بـالـأـسـاتـذـةـ الـعـربـ الـكـثـيرـينـ الـذـينـ لمـ يـحـصـلـواـ عـلـىـ وـظـائـفـ فـيـ جـامـعـاتـ بـلـادـهـمـ. إنـ جـامـعـاتـ الـعـربـةـ تـهـاجـمـهـ بـضـرـاوـرـةـ وـتـرـفـضـ أـنـ تـعـطـيهـمـ الفـرـصـةـ لـكـيـ يـبـدـعـواـ وـيـطـوـرـواـ مجـتمـعـاتـهـمـ، فـيـ حـيـنـ أـنـ جـامـعـاتـ الـعـالـمـ الـأـخـرـىـ تـحـضـنـهـمـ، وـتـسـتـفـيدـ مـنـ خـبـرـاتـهـمـ، وـتـعـدـ لـهـمـ كـلـ الـظـرـوفـ الـمـنـاسـبـ لـكـيـ يـبـحـثـواـ بـتـمـيـزـ وـإـبـدـاعـ³².

بعـضـ السـبـلـ لـلـحدـ مـنـ ظـاهـرـةـ السـرـقـ الـعـلـمـيـ. والنـهـوضـ بـالـبـحـثـ الـعـلـمـيـ

- التزام الأسرة الجامعية بأخلاقيات وأداب المهنة في الجامعات:

إن رقي الأمة وتقدير البحث العلمي مسؤولية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع والأسرة الجامعية خاصة، ابتداءً من مدير الجامعة إلى أصغر عامل بها فتحلي المسؤول الإداري والأستاذ الجامعي والطالب الجامعي بأخلاقيات وأداب المهنة أثناء العمل داخل الحرم الجامعي يعكس بدون أدنى شك مدى تطور ووعي المجتمع..

إن الجامعة هي المكان الأنسب لإجراء البحوث والدراسات العلمية خاصة رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه، وآفة السرقات العلمية التي طالت هذه البحوث أدت إلى فقدان الثقة فيها، وهي جريمة في حق البحث العلمي وجب على الوزارة الوصية اتخاذ التدابير الضرورية للحد من انتشار هذه الظاهرة أكثر وأكثر، واتخاذ أقصى العقوبات في حق مرتكبيها. والحقيقة أن هذه الآفة تمس بأخلاقيات المهنة مما تؤثر على نزاهة الأساتذة والطلبة وقيمة البحث العلمي على حد سواء، فالسرقة العلمية خيانة للأمانة العلمية لذلك وجب على الطالب الجامعي استيعاب هذه الظاهرة وحدودها والمسموح والمحظوظ منها، (ويصبح على كل أستاذ جامعي، التزاماً أخلاقياً ومهنياً واجتماعياً أن يطرح هذا الموضوع للنقاش بين كل من المهتمين والغيريين على مصداقية التكوين والبحث العلمي الجامعي من أجل التفكير معاً في وضع استراتيجيات عملية دقيقة على غرار كل جامعات العالم المتتطور للحد من هذه الظاهرة المسيئة لسمعة الجامعة والبحث العلمي)³³. وقد لفت انتباхи منشور معلم عند مداخل معاهد جامعتنا يستحق الوقوف عنده بقلب واع، وهو معنون بـ (من لا يهمه أمر المسلمين ليس منهم) ، فحواه أنه أحد الأساتذة الجامعيين كتب لطلابه رسالة معبرة وضعها على مدخل الكلية في الجامعة بجنوب إفريقيا، هذا نصها: تدمير أي أمة لا يحتاج إلى قنابل يدوية أو صواريخ بعيدة المدى. ولكن يحتاج إلى تخفيض نوعية التعليم والسماح للطلبة بالغش!!..

يموت المريض على يد طبيب نجح بالغش !

وتنهار البيوت على يد مهندس نجح بالغش !

ونخسر الأموال على يد محاسب نجح بالغش!

وتموت الإنسانية على يد شيخ دين نجح بالغش !

ويضيع العدل على يد قاضي نجح بالغش !

ويتفشى الجهل في عقول الأبناء على يد معلم نجح بالغش ! ...

انهيار التعليم= انهيار الأمة

فأله الله.. يا طبّتنا الأعزاء في أنفسكم وفيينا، ولنعمل سويا على إحياء ضمائركنا الميّة بإثبات روح المسؤولية في كل واحد منا ولتعلم أخي الطالب أن الله رقيب عتيد وأنك ستسأل يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. (بتصرف).

- اتخاذ إجراءات صارمة في نشر البحوث العلمية للحد من الظاهرة:

فرضت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إجراءات جديدة فيما يتعلق بنشر المقالات بالمجلاة العلمية المحكمة بالنسبة لطلبة الدكتوراه والأساتذة الباحثين، والتي تقتضي إرسال نسخة من المقال إلى بوابة إلكترونية على مستوى المركزية ليتم توجيه المقال للتحكيم. تتضمن الإجراءات الجديدة، إلزام جميع الباحثين من طلبة أو أساتذة الراغبين في نشر مقالات علمية بمجالات محكمة، أن يرسلوا مقالاتهم أولاً إلى وسيط على مستوى مديرية البحث العلمي بالوزارة الوصية، وهو بوابة إلكترونية أو منصة تم استخدامها والتي تتضمن جميع المجالات العلمية المحكمة والمصنفة والمعترف بها رسميا من قبل الوزارة، أين يتم الإطلاع من قبل متخصصين على مدى جدوى نشر المقال العلمي ومن ثم تحويله نحو لجان التحكيم التي تقدم تقارير نهائية حول إمكانية النشر في المجالات المقصودة من قبل الباحث، الذي يتعين عليه الدخول إلى البوابة ASPJ والتسجيل في حساب خاص يمكنه من الإطلاع على شروط النشر بالمجلة التي يقصدها و مختلف المقالات المنشورة، إضافة إلى إرسال مقاله إلى الهيئات المشرفة على البوابة المذكورة عن طريق إتباع جملة من الخطوات، كما يمكنه عن طريق حسابه على البوابة متابعة مختلف التطورات بخصوص قبول أو رفض نشر مقاله، وبالتالي فإن الإجراءات الجديدة ستتضفي حسب أساتذة جامعيين المزيد من الجدية فيما يتعلق بنشر المقالات العلمية. كما ستسهم في وضع حد للنشر العشوائي واستغلال علاقات النفوذ والمعارف والوساطات لدى المشرفين على المجالات العلمية، إذ ستكون هذه الإجراءات أكثر حسما في تطبيق مختلف المعايير المطلوبة ومنع المقالات التي تفتقد للشروط العلمية من النشر. وفي هذا الصدد، طالب المشرفون على المجالات العلمية جميع الباحثين الذي أرسلوا مقالاتهم سابقا، بضرورة إعادة إرسالها نحو البوابة وفقا لإجراءات الوزارة الجديدة التي تمنح الضوء الأخضر للنشر³⁴.

- صيانة الحماية القانونية لحقوق المؤلف:

تعتبر حقوق المؤلف من أهم حقوق الملكية الفكرية كونها تمثل الإبداع الفكري والذهني³⁵، ويطلق لفظ حق المؤلف على كل نتاج ذهني مبتكر سواء في التعليم ، أو الأدب ، أو الفنون مادام أنه قد خرج من حيز التفكير إلى مرحلة التعبير الخارجي³⁶. ومصطلح الملكية الأدبية والفنية أو حقوق المؤلف يشمل حماية مجموعة أفكار وآراء المؤلفين ونتاج عقولهم ، ويترتب على هذه الملكية مجموعة من الحقوق ، وهذه الحقوق هي نتيجة لواقع إفراج الإبداع في قالب شكلي (كتاب) أو غيره من الأشكال الفنية أو العلمية³⁷.

وبما أن حقوق المؤلف مرتبطة ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان، والمتمثلة في ضرورة المحافظة على المصالح الأدبية والفنية فإن شخصيته تتأثر أيا تأثر عندما يتم الاعتداء على أفكاره، وقد قيل في ذلك: ((من سرق نقوشه أو مجموعاته فقد فَقَدَ بعض الشيء، ومن تسرق أفكاره وإبداعاته فقد فَقَدَ كل شيء))³⁸. وبما أن حماية حق المؤلف لها دور كبير في تدعيم التراث الثقافي في المجتمع وتنميته والحفاظ على ثراء المعرفة الإنسانية

والابداعات الفكرية وتشجيع الابتكار فإن القانون الداخلي والمواثيق الدولية قد سعت واضطاعت بمهمة توفير هذه الحماية القانونية للحد من ظواهر السرقة والاعتداء³⁹، وذلك بسن التشريعات الوطنية والدولية والانضمام إلى الاتفاques والمنظمات الدولية المتعلقة بحماية هذه الحقوق ، و تستمد الحماية القانونية سندتها من الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، حيث أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 في مادته 27 : ((... لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني...)). ومن جهته أقر المشرع الجزائري نظام حماية حق المؤلف بعد الاستقلال بعده قوانين متعاقبة كان آخرها الأمر 03-05 الصادر في 19 جويلية 2005 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، وذلك بعد انضمام الجزائر لاتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية الصادرة في 09 سبتمبر 1886 المعدهلة عدة مرات قصد مواجه التحديات المتتسارعة والتطور التكنولوجي ، وكذا الاتفاقية العالمية لحق المؤلف لسنة 1952 المعدهلة في (باريس) سنة 1971 وعلى الصعيد الإقليمي فقد أبرمت الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلفين العرب لسنة 1981 في بغداد⁴⁰. من ثم كانت لحماية القانونية حصنا منيعا لنتاج العلماء والمبدعين والمؤلفين في مختلف الفروع والميادين(وبواسطه دائرة الأمن الفكري والوصول إلى أعلى درجات الاطمئنان والشعور بالسلام واحتقاء مشاعر الخوف لدى أفراد المجتمع مما يحفزهم على العمل ويوفر لهم مناخ الاستقرار اللازم لاستمرار التقدم والإنتاج والتنمية)⁴¹، مما يشجع زيادة الأبحاث والكتب الجامعية، ويساهم ذلك حتما في تطور البحث العلمي وبالتالي التنمية الحضارية للمجتمع في جميع الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية... ولما كانت السرقات العلمية من أكبر التحديات المعاقة للبحث العلمي، وجب صيانة الحقوق الفكرية، إذ يذهب الكثير من الباحثين إلى سكوت بعض الكتاب عن السرقات التي يتعرضون لها كما هو الشأن مع الكاتب المغربي عبد العزيز الراشدي الذي تعرضت إحدى نصوصه القصصية للسرقة من أحد الكتاب اليمينيين دون أن يحرك ساكنا. وهو ما ساهم إلى حد كبير في تفاقم هذه الظاهرة واستفحالها في الأوساط الجامعية بشكل مخيف، ومن ثم وجب على ضحية السرقة العلمية أن لا يكتفي بفضح مرتكبيها على موقع التواصل الاجتماعي وإنما اتخاذ إجراءات على أعلى المستويات كالملائحة القضاء مثلًا، فالسرقة العلمية إساءة للبحث العلمي ومساهمة في قتل موهبة وإبداع الباحثين وطمس روح الإبداع والتمنافس في مختلف الميادين العلمية.

ومن كل ما سبق ذكره نجد أن البحث العلمي في الوطن العربي والجامعات العربية يعيش أزمة حقيقة، إذ لا تزال جهوده ضئيلة جدا أو تكاد تكون محصورة وهو واقع حال الجامعات الجزائرية، وذلك بسبب قلة الاهتمام بالبحث العلمي وضعف وتيرة الأبحاث العلمية وتفاقم المشاكل التي يعاني منها في ظل انتشار ظواهر غير صحية حالت دون ازدهاره وهي مظاهر ليديمي لها القلب حقا.. وعلى رأسها السرقات العلمية وأضمحلال القيم الأخلاقية في الأوساط الجامعية، وإضافة لما سبق ذكره من سبل الخروج من الأزمة نورد بعض المقترنات للرقى بالبحث العلمي :

- فك أسر البحث العلمي من القيود المشروطة والنهوض به في سبيل الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة، وعدم ارتباطه فقط بالترقيات والرتب الأكاديمية والحصول على الدرجات العليا.

- إن نقطة الانطلاق للخروج من الأزمة التي يعيشها البحث العلمي، هو إيمان أبناء الوطن بأهمية ودور ترقية مستوى العلم والمعرفة ونراة البحث الأكاديمية ،لارتفاع التعليم الجامعي بصفة خاصة. فعزم الأمة بعزمها أبنائها الباحثين المنتجين المجيدين للبحث العلمي.
- على الدولة إعادة الاعتبار لمختلف الإطارات والكافاءات في المؤسسات التعليمية وتشجيع ذلك بمختلف السبل، بتقديم الدعم الكافي للأبحاث العلمية ، وتوفير البيئة المناسبة للبحث والباحثين والمؤلفين وضرورة الاهتمام بالنتائج المتوصلا إليها للاستفادة منها في الواقع.
- ضرورة تفاعل الأبحاث العلمية في الجامعات بالموازاة مع مشاكل المجتمع للبحث في سبل توفير متطلباته وسد حاجياته.
- يجب على الجامعات الوقوف بقوة في مواجهة آفة البحث العلمي وهو السرقة العلمية بين الباحثين، وتفعيل قرارات المجالس التأديبية في ذلك دون محسوبيات وعلاقات نفوذ، إضافة إلى توظيف لجان خاصة تتمتع بالحيادية تقوم بفحص أعمال الباحث السارق، واتخاذ إجراءات ردعية في حق الباحث السارق بحرمانه من أية ترقيات أو تقلد مناصب قيادية.
- حماية أبناء الوطن من الاستلال الثقافي ومواجهة التغيرات الفكرية والثقافية المتسارعة وذلك لسوء استغلال الشبكة العنكبوتية ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي، إذ أكدت بعض الدراسات أن أكثر استخدام للإنترنت في الدردشة وأمور الشات وقليل من يستخدمها في أمور متعلقة بالبحث العلمي، مستهدفة عقول الناشئة وكل هذه المظاهر المؤسفة تهدد الهوية والكيان العربي.
- إعادة توجيه مسار الإعلام الجديد نحو الطريق الصحيح بترشيد الاستغلال فهي وجهة الشباب العربي خاصة موقع الغيس بوك والذي أثبتت الدراسات أنه ساهم بحجم كبير في تعزيز وتدعم قيمة العلم والمعرفة.
- تفعيل إجراء دورات مكثفة بصورة شهرية مثلاً للطلبة الجامعيين وفق برنامج يتبع فيه:
- تدريس أخلاقيات البحث العلمي والنراة الأكاديمية في الجامعة والوقوف على بنود ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية.
- الالتزام بأخلاقيات المهنة وأخلاقيات العلم لجميع القائمين على العملية التعليمية.
- تنمية التفكير العلمي للطالب الجامعي بتعليم الأصول العامة في إعداد البحث وكتابته بتوثيق المصادر والمراجع بالطرق العلمية الصحيحة.
- ضرورة الحرص في منهج البحث على الأمانة العلمية في النقل والاستشهاد وتوثيق المعلومات.
- محاربة مكاتب بيع البحث الجاهزة والسعى نحو القضاء على ظاهرة التكاسل المنتشرة بين الطلبة وذلك بإجبارهم على الاعتماد على النفس في إنجاز البحث.
- تحديد مفهوم السرقة في الممارسة العلمية وتوضيح أثر هذا التصرف المشين على البحث العلمي عامه والباحث الأكاديمي بصفة خاصة، من خلال نشر اللوائح والعقوبات الخاصة بالسرقة العلمية واستيعاب العقوبات المرتبطة عليها، إضافة إلى مناشدة الوزارة الوصية بتأسيس هيئة رقابية تعمل على الحد من هذه الظاهرة وتحسين جودة التعليم.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر -بيروت -لبنان، ط2008م، ج7.
- أمجد عبد الفتاح أحمد حسان، مدى الحماية القانونية لحق المؤلف - دراسة مقارنة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان - كلية الحقوق،2008م.
- أيمين جميل عبد الرحمن صالح،معيقات البحث العلمي ودواجهه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية،رسالة لنيل شهادة الماجستير في المناهج والتدريس في كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس-فلسطين،2003م.
- حسن رضوان فوقيه،منهجية البحث العلمي وتنظيمه،دارالكتاب الحديث ،القاهرة، دط 2008م،ص17.
- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان،كتابية البحث العلمي صياغة جديدة،مكتبة الرشد،ط2005م،92.
- فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، تر:محمد نوفل وآخرون، القاهرة،مكتب الأنجلو المصرية،ط،1969م.
- فنيش بشير،حماية حق المؤلف من الاعتداء،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص،جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة،كلية الحقوق بن عكnon،2012م.
- ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، أخلاقيات المهنة مفهومها وأهميتها،المديرية العامة للتربية والتعليم للمنطقة الداخلية سلطنة عمان،ديسمبر 2009.
- محمد أزهـر سعيد السمـاك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات ، دار اليـازوري العـلمـية عـمان - الأرـدن، ط1 2015.
- محمد منير مرسي، تاريخ التربية في الشرق والغرب, عالم الكتب ،القاهرة،ط،1993.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،عمادة التقويم والجودة، السرقة العلمية ما هي؟ وكيف أحتجبها؟،سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة 8،الرياض 1433هـ،ص8.
- جامعة الملك سـعود وكـالـة الجـامـعـة لـلـتطـويـر والـجـودـة، عمـادـة تـطـورـ المـهـارـات، كيف تـجـنب طـلـابـك خـطاـ الـوقـوعـ فـيـ السـرـقةـ، سـلـسلـةـ نـصـائـحـ فـيـ التـدـريـسـ الجـامـعـيـ 2010.
- الموقع الإلكتروني:**
- أمجد قاسم، تعريف البحث العلمي وأهميته وأهدافه وخصائصه، كتب في 30/04/2012 على الموقع الإلكتروني: <http://al3loom.com/?p=4018>
- خـيـامـ مـحمدـ الزـعـبـيـ، أخـلاـقيـاتـ العـلـمـ وـدـورـهـ فـيـ الـارتـقاءـ بـالـأـداءـ الـوظـيفـيـ ، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/dayin/mosah/printpage.php?id=9968>
- جمال الدهشـانـ، الـسـرـقـاتـ الـعـلـمـيـةـ تـهـدـدـ الـأـمـنـ الـفـكـريـ، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albawabnews.com/2124382>
- مناهج البحث ميديـوـ، تعريف البحث العلمي لـغـةـ وـاصـطـلـاحـاـ، على الموقع الإلكتروني: <https://sites.google.com/site/mnahjal/Home/mydyw/aldrs-alawl/tryf-albhth-allmy-lghe-wastlahaan>
- أهمـيـةـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ، تـنـمـيـةـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ عـلـىـ المـوـقـعـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/368742>
- منـيـ شـكـريـ، الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ الـعـرـبـيـ.. وـاقـعـ مـأـزوـومـ بـنـتـظـرـ الـانـفـراجـ، ذاتـ صـحـيفـةـ ثـقـافـيـةـ فـكـرـيـةـ، الموقع الإلكتروني: <http://www.thewhatnews.net/post-page.php?post alias>
- استطلاع نوازة لحرش، سرقات دون عقاب تسيء إلى البحث العلمي في الجزائر، جريدة النصر 15 مارس 2016.
- عبد المحسن سـلامـةـ، سـرـقـةـ مـسـتـقـلـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ، الموقع: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/2/23/INVE1.HTM>

- جمال الدهشان، السرقات العلمية تهدد الأمن الفكري العربي، الموقع: <http://www.albawabhnews.com/2149405>
- صابر باقور، أزمة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية أزمة أخلاقية لا واعية وغير مقصودة، الموقع: https://badislounis.blogspot.com/2015/12/blog-post_39.html
- محمد مسعد ياقوت، مشكلة متفاقيمة، الموقع: <http://www.almorabbi.com/vb/f-89/9439>
- جهاد حمد، الفساد في البحث العلمي والحياة الأكademie .. من قبل التعليم إلى أين !!! ، الموقع الالكتروني: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=794162>
- الموقع الالكتروني: <http://www.asjp.cerist.dz/en>
- الهوامش:

¹ أيمن جميل عبد الرحمن صالح، معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المناهج والتدريس في كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2003م، ص.8.

² أمجد قاسم، تعريف البحث العلمي وأهميته وأهدافه وخصائصه، كتب في 30/04/2012 على الموقع الالكتروني: <http://al3loom.com/?p=4018> شوهد يوم: 2017/05/07 على الساعة 21:56.

³ محمد منير مرسي، تاريخ التربية في الشرق والغرب، عالم الكتب ،القاهرة، دط، 1993، ص.14.

⁴ خيام محمد الزعبي، أخلاقيات العمل ودورها في الارتقاء بالأداء الوظيفي ،على الموقع الالكتروني:

<http://syria-news.com/dayin/mosah/printpage.php?id=9968> ، شوهد يوم: 2017/05/07 على الساعة 21:28.

⁵ ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، أخلاقيات المهنة مفهومها وأهميتها، المديرية العامة للتربية والتعليم لمنطقة الداخلية سلطنة عمان، ديسمبر 2009، ص.6.

⁶ جمال الدهشان، السرقات العلمية تهدد الأمن الفكري، على الموقع الالكتروني: <https://www.albawabhnews.com/2124382> ، شوهد يوم: 2017/05/07 على الساعة 20:23.

⁷ مناهج البحث ميديو، تعريف البحث العلمي لغة واصطلاحاً، على الموقع الالكتروني:

<https://sites.google.com/site/mnahjal/Home/mydyw/aldrs-alawl/tryf-albhth-allmy-lghtewastlahaan>

⁸ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، ط2005م، ص.25.

⁹ حسن رضوان فوقيه، منهجية البحث العلمي وتنظيمه، دار الكتاب الحديث، القاهرة، دط، 2008م، ص.17.

¹⁰ محمد أز هر سعيد السمك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات ، دار اليازوري العلمية عمان-الأردن، ط1 2015، ص12، 11.

¹¹ أيمن جميل عبد الرحمن صالح، المرجع السابق، ص.17.

¹² نفسه، ص.17.

¹³ نفسه، ص.17.

¹⁴ حسن رضوان فوقيه، المرجع السابق، ص.18.

¹⁵ فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، تر: محمد نوفل وأخرون، القاهرة، مكتب الأنجلو المصرية، دط، 1969م، ص.9.

¹⁶ محمد أز هر سعيد السمك، المرجع السابق، ص.19.

- 17 مناهج البحث ميديو، تعريف البحث العلمي لغة واصطلاحاً، المرجع السابق.
- 18 أهمية البحث العلمي، تنمية البحث العلمي على الموقع الالكتروني:
- 19 أيمن جميل عبد الرحمن صالح، المرجع السابق، ص 25.
- 20 أهمية البحث العلمي، المصدر السابق.
- 21 محمد أزهار سعيد السمك، المرجع السابق، ص 30.
- 22 منى شكري، البحث العلمي العربي.. واقع مأزوم ينتظر الانفراج، ذات صحفية ثقافية فكرية ،الموقع الالكتروني:
- 23 أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت -لبنان، ط2008م، ج7، ص174.
- 24 جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة التقويم والجودة، السرقة العلمية ما هي؟ وكيف أتجنبها؟، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 8، الرياض 1433هـ، ص 8.
- 25 جامعة الملك سعود وكالة الجامعة للتطوير والجودة، عمادة تطور المهارات، كيف تجنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية، سلسلة نصائح في التدريس الجامعي 2010، 10.
- 26 استطلاع نوارة لحرش، سرقات دون عقاب تسيء إلى البحث العلمي في الجزائر، جريدة النصر 15 مارس 2016.
- 27 عبد المحسن سلامة، سرقة مستقبل البحث العلمي، الموقع:
- 28 محمد أركون، المصدر السابق.
- 29 جمال الدهشان، السرقات العلمية تهدد الأمن الفكري العربي، <http://www.albawabhnews.com/2149405> شوهد يوم: 2017/05/07 على الساعة: 23:20 .
- 30 صابر باقور، أزمة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية أزمة أخلاقية لا واعية وغير مقصودة، الموقع:
- 31 محمد مسعد ياقوت، السرقات العلمية..مشكلة متفاقمة، الموقع: https://badislounis.blogspot.com/2015/12/blog-post_39.html شوهد يوم: 2017/05/06، الساعة: 14:38 .
- 32 جهاد حمد، الفساد في البحث العلمي والحياة الأكademie... مستقبل التعليم إلى أين !!! ، الموقع الالكتروني:
- 33 جمال الدهشان، المصدر السابق.
- 34 ينظر للموقع الالكتروني: <http://www.asjp.cerist.dz/en>
- 35 أمجد عبد الفتاح أحمد حسان، مدى الحماية القانونية لحق المؤلف- دراسة مقارنة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- كلية الحقوق،2008م،
- 36 فنيش بشير، حماية حق المؤلف من الاعتداء،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص،جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق بن عكرون،2012م،ص 2.
- 37 أمجد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 25.
- 38 فنيش بشير ، المرجع السابق، ص 2.
- 39 نفسه، ص 99.
- 40 نفسه، ص 7.
- 41 جمال الدهشان، الأمن الفكري ومؤسساتها التعليمية في عصر المعلوماتية ،الموقع: <http://www.albawabhnews.com/2149405> شوهد يوم: 2017/05/07 الساعة: 22:35.